**إشكاليات الديمقراطية التمثيلية وبدائلها**

تُعد الديمقراطية التمثيلية هي النظام الأكثر تطبيقًا في الدول الديمقراطية في عصرنا الحالي، وعلى الرغم من هيمنتها على البلدان الأكثر تقدمًا وتمثيلًا للحرية إلا أن هذا النوع من الديمقراطية يعاني من إشكالات بنيوية تتلخص في:

١- تقديم النخب المتصدرة للسلطة بمختلف أنواعها لمصالحهم الخاصة على مصالح الشعب أو المصلحة العامة.

٢- تجاوب النخبة مع مطالب الشعب حال توافقت مع مصالحهم فقط.

وهو ما يمكن أن نراه بسهولة في النموذج الأمريكي، فعلى سبيل المثال تجد أن كثيرًا من [استطلاعات](https://www.pbs.org/newshour/politics/majority-in-u-s-oppose-major-role-in-russia-ukraine-conflict-says-ap-norc-poll) الرأي الأمريكية ترفض وجود دور أمريكي في الحرب بين روسيا وأوكرانيا، واهتمام الجمهور الأمريكي بالقضايا الاقتصادية بشكل أساسي، إلا أن ذلك لم يدفع الإدارة الأمريكية للتوقف عن التدخل بشكل غير مباشر في تلك الحرب رغم آثارها الاقتصادية التي يرفضها الأمريكيون، لأن الإدارة الأمريكية والنخب الحاكمة ترى مصلحة سياسية من التدخل بشكل غير مباشر في تلك الحرب لإطالة أمدها لأطول فترة ممكنة في إطار مشروع الحصار الجيوسياسي لروسيا والصين.

لم يكن الموقف الشعبي الأمريكي الرافض بشكل واسع للدور الأمريكي في الحرب الروسية الأوكرانية هو الأول من نوعه، إذ أظهرت [استطلاعات](https://www.washingtonpost.com/world/poll-nearly-two-thirds-of-americans-say-afghan-war-isnt-worth-fighting/2011/03/14/ABRbeEW_story.html) رأي عدة على مدار سنوات رفض غالبية الأمريكيين لاستمرار الحرب في افغانستان، إلا أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة وتشكيلات غرفتي البرلمان المتعاقبة ( الكونجرس والشيوخ ) - النخب المتصدرة للحكم وفقًا لاليات الديمقراطية التمثيلية - لم تتخذ قرارات تدعم التوجه الشعبي بإنهاء الحرب، فنجد هنا أن النخبة الأمريكية كانت دائمًا ترى الأمور بشكل مختلف، واستمرت وعود الديمقراطيين بإنهاء الحرب دون أن تتحقق تلك الوعود لسنوات، ويمكن القول بأن حتى انسحاب أمريكا مؤخرًا من أفغانستان لم يكن بهدف تحقيق رغبة غالبية الشعب الأمريكي، ولكنه في إطار خطة أخرى لحرب ضد الصين وروسيا، فهنا توافقت رغبة النخبة الحاكمة مع الإرادة الشعبية فتم تنفيذها وبشكل لم يخدم مصالح أمريكا فعليًا، بل أضر بسمعتها.

وحتى في إحدى صور تطورات تلك الديمقراطية، وهو ما يسمى بالديمقراطية التعددية، نجد أن نموذج دولة الاحتلال الإسرائيلي - إذا جاز تصنيفها كنظام ديمقراطي - هو نموذج واضح على أن تلك الديمقراطية قدمت المصالح السياسية للنخب الحاكمة وداعميها على المصلحة العليا، فنجد أنه تم إعادة الانتخابات البرلمانية 4 مرات خلال عامين فقط لعدم قدرة النخب على تشكيل حكومة ائتلافية نظرًا لتعارض وجهات النظر السياسية وكذلك الطموحات السياسية للنخب في دولة الاحتلال، وهو ما خلف أزمة اقتصادية حقيقية داخل دولة الاحتلال، إلا أن النخب المتشاكسة والمتصارعة على الحكم لم تقدم المصحلة العليا، والتي كان يمكن إنجازها في الإعادة الأولى للانتخابات إذا كانت الديمقراطية مباشرة هناك ويمكن للناخبين التصويت لصالح رئيس للحكومة بشكل مباشر على سبيل المثال.

كما نجد أن أداء حكومة دولة الاحتلال الراهنة أسير لصفقة التشكيل الحكومي، ففي الوقت الذي تمثل فيه تجاوزات اليمين المتطرف هناك تهديدًا حقيقيًا لأمن الإسرائيليين إذ ينبئ باحتمالية وقوع حرب كبرى متعددة الجبهات ( غزة - الضفة - الداخل المحتل - لبنان ) إلا أن المصالح السياسية للائتلاف الحاكم تمنعه من اتخاذ خطوات حاسمة لوقف التحركات الاستفزازية من التنظيمات اليمينية المتطرفة، لتغيب مجددا المصلحة العامة للإسرائيليين لصالح تحقيق مصالح سياسية للائتلاف الحاكم الذي يحظى بدعم مجموعات اليمين المتطرف.

وعلى الرغم من إشكاليات الديمقراطية التمثيلية، إلا أن الحديث عن بدائلها لا يخلو أيضًا من الإشكاليات، إذ تفتقر الديمقراطية المباشرة لعنصرين أساسيين:

١- القابلية للتطبيق في ظل تضخم أعداد السكان

٢- الشعبوية

وتُعد سويسرا هي النموذج الأوضح والكامل للديمقراطية المباشرة في وقتنا الحالي، إذ لا يمكن تمرير أي قانون أو مبادرة سياسية كبرى إلا بتصويت مباشر من الشعب، وما ساهم في ذلك هو العدد المتدني للسكان هناك، والذي بلغ 8.6 مليون مواطن عام 2020، لا يتمتعوا جميعهم بالحق في التصويت وفقًا للشرائح العمرية والحق السياسي.

إلا أن تطبيق هذا النموذج في غالبية بلدان العالم أمر بالغ الصعوبة والتكلفة، إذ يصعب إجراء استفتاء سنوي أو أقل في دوريته للتصويت على القوانين الجديدة والتعديلات التشريعية في بلدان مثل مصر التي تتخطى 100 مليون مواطن، والولايات المتحدة الأمريكية التي تتخطى 329.5 مليون مواطن.

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي الذي نعيشه في الوقت الراهن، إلا أن رائدة التطور التكنولوجي بالعالم لم تسلم من اتهامات بالتدخلات الأجنبية بالانتخابات والتلاعب بالتصويت الالكتروني، وهو ما وصم الانتخابات الامريكية التي أسفرت عن نجاح دونالد ترامب برئاسة أمريكا سابقًا، وظلت قضية التدخلات الروسية بالانتخابات طافية على السطح وتشكك في شرعية ”ترامب“ طوال فترة رئاسته وما بعدها.

فضلًا عن أن تطبيق التصويت الالكتروني في الدول الأقل في مؤشرات الحرية مثل مصر وبلدان الشرق الأوسط سيكون محل طعن كبير، فضلًا عن اتاحة المجال للسلطات الاستبدادية للتلاعب بسهولة في نتائج الانتخابات.

وكما أنه من مزايا الديمقراطية المباشرة أنها تنتصر لرأي الأغلبية حتى ولو تعارض مع رأي ومصلحة النخب، ولكنها ليست بالضرورة أن تحقق المصلحة العامة، لأنها تنبني على فكرة المواطن العاقل الراشد، وهو ما أثبتت التجارب أنه أمر صعب التحقق سواء في مجتمعات ودول لتوها خرجت من مرحلة الديكتاتورية مثل التجربة المصرية، فكان نقص الوعي العام سببًا في الانقسام المجتمعي والسياسي، ومن ثم تسببت النخب في تعميق ذلك الانقسام لتحقيق مصالحها الخاصة، وهنا كانت النخب هي النخبة العسكرية، والنخبة الإسلامية الحركية، والنخبة العلمانية، فدخلت مصر في مرحلة تكسير عظام بين النخب للصراع حول مصالحها، وكان نقص الوعي بين الشعب هو الوقود الذي أدى لاستعار نار الانقسام وأدى بالبلاد مرة أخرى إلى الاستبداد.

أو في حتى في المجتمعات الديمقراطية الأصيلة، فعلى سبيل المثال الاستفتاء الذي خاضه الشعب الانجليزي للتصويت على الخروج من الاتحاد الأوروبي - أقتبس هنا الاستفتاء كنوع من انواع ممارسة الديمقراطية المباشرة رغم كون النظام السياسي هناك تمثيلي - فلقد لعبت النخب هنا دورًا هامًا في ترويج جملة من الأكاذيب والتحليلات المضللة والشائعات لحشد المواطنين للتصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وكان على سبيل المثال ملف اللاجئين من أبرز الملفات التي تم استخدامها لحشد الأصوات وهو ما أثر على الرأي العام بمدن ومقاطعات ليس بها لاجئين بالأساس، إلا ان لعبة البروباجندا واللعب على قيادة الرأي العام الغير واعي - الخطاب الشعبوي - كانت سببًا في حسم التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي رغم التكلفة الاقتصادية العالية التي تتكبدها بريطانيا بسبب ذلك القرار، وتراجع معدلات النمو لأقل من 2% على أساس سنوي منذ التصويت للخروج من الاتحاد الأوروبي، على الرغم من تحقيق نمو بنسبة 2.9% في آخر عام قبل التصويت.

أخلص هنا إلى أن سواء كانت الدولة تطبق الديمقراطية المباشرة أو غير المباشرة؛تستطيع النخب فيها توجيه القرار السياسي والسيادي وفقًا لمصالحها، سواء بحشد أغلبية التصويت بين مجموعة صغيرة نخبوية تملك حق اتخاذ القرار في الشكل التمثيلي، أو بالتلاعب بالرأي العام وتوجيه الناخبين بخطابات شعبوية لا تراعي المرحلة العامة في شكل الديمقراطية المباشرة،

وهو ما يدفعنا إلى حتمية تطوير الأشكال الراهنة للتطبيق الديمقراطي، أو أن يدفعنا لصناعة نموذجنا الخاص الذي يتناسب مع بيئتنا العربية ويحقق المعادلتين الأساسيتين، تحقيق المصلحة العامة، وإطلاق حق الشعب في إتخاذ القرار بشكل مباشر بما يحقق مصلحته.

كتب - حسام الوكيل